الأمم المتحدة A/54/PV.26

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون

الجلسة العامة ٢٦
الثلاثاء، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد خوردان - باندو (بوليفيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ١٠٦ من جدول الأعمال (تابع)

التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة: متابعة السنة الدولية لكبار السن

تقرير الأمين العام (A/54/268)

مشروع القرار (A/54/L.6)

السيد لويس (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل غيانا يوم الاثنين، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. أود أيضا أن أثني على السفيرة خوليا ألفاريز ممثلة الجمهورية الدومينيكية، على الجهود التي تبذلها بلا كلل لدعم جدول أعمال الأمم المتحدة لكبار السن.

عندما نركز على موضوع السنة الدولية لكبار السن "نحو مجتمع لكل الأعمار"، تلفت أنظارنا طبيعته الموحدة. فمن الواضح أن عبارة "نحو مجتمع لكل الأعمار" تضم حتما مفهوم المجتمعات التي يسهم فيها كل فرد في النماء والازدهار. وتشمل بالضرورة الصغار والكبار، وتعترف بالتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية التي تؤثر على قدرة بلداننا على بلوغ التنمية المستدامة المتأصلة في أي "مجتمع لكل الأعمار".

إن كبار السن يمثلون، تقليديا، عامل الربط في الأسرة المباشرة والأسرة الممتدة. وخطة العمل الدولية للشيخوخة، المعتمدة في عام ١٩٨٢، تدعم هذا الدور الرابط بين الأجيال، بإبراز حقيقة أن كبار السن، على امتداد التاريخ، علّموا النشء وورثوهم القيم، وهو دور كفل للبشرية بقاءها وتقدمها. واليوم، فإن العديد من بلداننا، ولا سيما البلدان النامية، تصارع من أجل الاحتفاظ بهذه الروابط التقليدية وأمثالها، في وجه قلة دولارات التنمية وتيارات الهجرة، وربما كانت هجمة العولمة أهم من هذا وذاك.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

99-86044

9986044

لقد كشف إحصاء عام ١٩٩١ الذي أجري في أنتيغوا وبربودا للسكان والإسكان أن الأشخاص المنتمين إلى الفئة العمرية ٦٥ سنة فأكثر يشكلون ٨,٢ في المائة من السكان. وأود هنا في هذه الجلسة العامة التي تعقدها الجمعية العامة للاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن، ١٩٩٩، أن أشيد بالإسهامات التي قدمها هؤلاء المواطنون في بناء أممنا.

إننا نعترف بكل فخر بأهمية هذه الإسهامات. ومع ذلك، لا يسعنا إلا أن نسلّم، وبقدر ما من عدم الارتياح، بأن حماية هذا العدد الكبير من كبار السن يشكل تحديا للخدمات الاجتماعية والصحية المتاحة في أنتيغوا وبربودا. وهذا التحدي يزداد حدة في ضوء التغيرات المشار إليها آنفا، التي طرأت على هيكل الأسرة، والانحلال التدريجي في نظم دعم المجتمعات المحلية التي كانت موجودة في الماضي.

والنتيجة النهائية هي أن كثيرا من الأشخاص المسنين يعيشون بمفردهم على الحد الأدنى من الدعم المالي وبدون مساعدة لإتمام المهام المنزلية الأساسية والمهام الأخرى. وبالرغم من هذه التحديات، بدأت أنتيغوا وبربودا بحماس في تنفيذ خطة العمل الدولية لسنة ١٩٨٢ في سياقها الوطني.

واحتفل بلدي ببداية السنة الدولية في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وشن منذ البداية حملة توعية باستخدام الوسائط الإعلامية المطبوعة والالكترونية لتبديد الكثير من الخرافات حول النماذج النمطية للمسنين. ويتم إشراك المسنين في جميع جوانب أنشطة الاحتفال باستقلالنا في تشرين الثاني/نوفمبر؛ وقد مُنح مَن اشترك منهم في سوق الأغذية المقام في هذه المناسبة جوائز عن إسهاماتهم. ومن كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ١٩٩٩ شنت مبادرة لإعادة وصل الأجيال، واحتفل فيها بأنشطة مختلفة على مدار السنة. وخلال أسبوع الصحة العالمي في نيسان/أبريل قدمت القرى المنفردة أوسمة للمسنين الذين ظلوا نشطاء في مجتمعاتهم المحلية. وفي نيسان/أبريل أيضا بدأت مشاورة وطنية في إطار موضوع "الشيخوخة النشطة تتميز". وموضوع سوق الصحة لشهر تشرين الأول/أكتوبر هذا، هو "المعيشة والشيوخة النشطتان والصحيتان". وتتضمن بعض القضايا التي نوقشت خلال إقامة سوق التغذية هذا والمرض، والجنس والمسنين، وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، والرعاية الصحية العامة، ورعاية المسنين الذين يواجهون تحديات ذهنية. وتقوم شعبة شؤون الجنسين في وزارة الصحة وتحسين المجتمع حاليا بإجراء دراسات عن توفير خدمات الكهرباء والمياه بالمجان إلى الأشخاص التي تبلغ أعمارهم ٨٠ سنة أو أكثر.

وفي آب/أغسطس ١٩٩٠ أجرت شعبة رفاهة المواطنين مسحا تحليليا للاحتياجات بين المسنين. وأسفر المسح عن أنه، بغض النظر عن المركز الاجتماعي والاقتصادي، كانت الوحدة والإهمال المشكلتين الأساسيتين اللتين تواجهان المسنين في أنتيغوا وبربودا. وتليها عن كثب الحاجة إلى المساعدة في المهام المنزلية، مثل إعداد الطعام، والتنظيف، والعادات الشخصية الصحية. كما تم تحديد ضيق الموارد المالية وسوء حالة الإسكان بوصفهما من المشاكل الملحّة. وبغية معالجة احتياجات قطاع المسنين من السكان على أفضل وجه، قررت الحكومة أنه من الضروري سَن تشريع يمكن أن يدعم سياسة الرعاية الاجتماعية ويُسهِّل تنفيذ البرامج لكل من الحكومة والوكالات غير الحكومية. واقترن هذا بمشروع سياسة تتعلق بالشيخوخة يستند إلى الميثاق الكاريبي المقترح بشأن الصحة والشيخوخة، الذي وضعت مسودته في ناساو، جزر البهاما، في أيار/مايو ١٩٩٨.

وقد نشأ أحد العناصر الرئيسية لمشروع سياسة أنتيغوا وبربودا للشيخوخة من الوعي بأنه لا يمكن فصل التوقعات العمرية عن التمتع بالصحة الجيدة. وفي هذا الصدد حددت عدة برامج حكومية لتقديم الخدمات الصحية إلى المسنين. ومن هذه البرامج العيادات المعممة وأطباء الأحياء، وخطة الاستحقاقات الطبية ونظام الضمان الاجتماعي.

كما تضطلع الوكالات والمؤسسات الخاصة بدور نشط في رعاية الأشخاص المسنين. ويوفر مجلس الأوصياء مرتّبا نصف شهري للأشخاص الذين بلغوا سن ٦٠ سنة أو أكثر ولا يتلقون معاشا. وتتعاون الحكومة بانتظام مع هذه الوكالات والمؤسسات الخاصة. وعلى سبيل المثال، حصلت رابطة أنتيغوا وبربودا لرفاهة المواطنين الأكبر سنا مؤخرا على أرض من الحكومة وستبدأ قريبا الاضطلاع بأنشطة لجمع الأموال لإنشاء مركز لهذا الغرض.

وأدركت شعبة رفاهة المواطنين ضرورة ملء الثغرات في احتياجات خدمة الأصحاء جسمانيا ولكنهم ضعفاء ومسنون. وللمساعدة في سد هذه الثغرات بدأت

الحكومة خدمات لتقديم مساعدات منزلية في عام ١٩٨٨ يدرب بها الناس على توفير خدمات الرعاية الصحية في منازل المسنين. ويقيّم المستفيدون طبقا للعمر والحالة الذهنية والصحية، والقدرة على الحركة والمعوقات، والحالة الغذائية، وحالة النظافة الصحية، والأحوال البيئية والاجتماعية. ووضع في عام ١٩٩٠ برنامج مصاحب لذلك، وهو برنامج خدمة معاوني الرعاية. وقد استحدث هذا البرنامج للتركيز على تلبية الاحتياجات الاجتماعية والترفيهية والعاطفية، بل وبعض الاحتياجات الروحية، للمسنين. ويتولى كبير موظفي الرعاية تنسيق هذا البرنامج.

والهدف الرئيسي لبرامج مثل عاملي المساعدات المنزلية ومعاوني خدمات الرعاية هو إبقاء الأشخاص المسنين في منازلهم ومجتمعاتهم المحلية لأطول وقت ممكن بتلبية احتياجات رعايتهم الشخصية، والمساعدة بذلك على تخليصهم من الوحدة والإجهاد اللذين حددا بوصفهما الشاغل الرئيسي لجيلهم.

وعلى نحو ما وضح في الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين التي اختتمت مؤخرا، توجد لدى بعض الدول النامية الجزرية الصغيرة نقاط ضعف معيَّنة تؤثر في جميع أعضاء مجتمعاتنا، بغض النظر عن السن. وبسبب مناوشتنا السنوية مع الكوارث الطبيعية التي يحتمل أن تكون مدمرة، دأبت شعبة رفاهة المواطنين والمكتب الوطني لخدمات الكوارث على العمل عن كثب لضمان إدراج منازل الأشخاص المسنين، الذين قد يعجزون عن تقديم الطلبات بأنفسهم، ضمن مرحلة الإصلاح والتعمير التي تعقب حدوث إعصار أو أي كارثة طبيعية أخرى. وبسبب كثرة هذه العواصف تعد هذه واحدة من أهم الأمثلة الفريدة للتعاون القائم لدعم المسنين في مجتمعنا.

وختاما فإن الحكمة الواردة في خطة عملنا الدولية تظل سارية اليوم مثلما كانت قبل حوالي عقدين. وهي تنص على أن وجود المسنين في منزل الأسرة وفي الحي وفي جميع أشكال الحياة الاجتماعية لا يزال يلقن دروسا في الإنسانية لا يمكن استبدالها.

ونحن نؤمن بهذه الدروس في الصبر، والاحترام والشرف، ونعلم أنه إذا أريد لنا أن نضيف أعواما لزيادة عمر المسنين، فيجب أن نستمر في إيجاد طرق لتمكين المسنين من الاضطلاع بأدوار حيوية تساهم في إثراء مجتمعاتهم المحلية، وبذلك يستعيدون تلك الدروس الإنسانية القيِّمة.

السيد بابار (باكستان) (تكلم بالانكليزية): ينضم وفد بلادي إلى البيان المتعلق بالسنة الدولية للمسنين، الذي أدلى به الممثل الدائم لغيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فيما يتعلق بالسنة الدولية لكبار السن.

وما فتئ المجتمع الدولي على وعي بالثورة الصامتة التي يحتمل أن تثيرها ظاهرة الشيخوخة في الهيكل السكاني للعالم في القرن القادم. وكانت جمعية فيينا العالمية للشيخوخة التي عقدت في عام ١٩٨٢ اعترافا على المستوى الدولي بأن تقدم السكان في السن لن يؤثر فقط على البلدان المتقدمة النمو ولكنه يؤثر أيضا على البلدان النامية.

إن الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن، ونحن نقف على عتبة الألفية الجديدة، يتيح فرصة فريدة لتقييم التأثير المحتمل لهذه الثورة الديمغرافية الوشيكة على شتى المجتمعات ولضع استراتيجيات مناسبة لمواجهة هذا التحدي.

في تقريره المعنون "السنة الدولية لكبار السن، ١٩٩٩: الأنشطة والموروثات" (A/54/268)، يقدم الأمين العام تفاصيل عن الأنشطة التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، والحكومات الوطنية، والمنظمات غير الحكومية خلال السنة لتعزيز الفهم العام لموضوعها، "نحو مجتمع لكل الأعمار". وقد ساعدت هذه الأنشطة إلى حد كبير في زيادة الوعي العالمي لهذه القضية.

ومن حسن الحظ، إنه خلافا للعديد من التحديات الأخرى، يمكن التنبؤ بشيخوخة السكان من حيث التوقيت والحجم اللذين تم بالفعل تحديدهما. فسكان القرن القادم من كبار السن قد ولدوا بالفعل. وتفيد التقديرات أنه بحلول عام ٢٠٥٠، سيزيد عدد الأفراد ممن في سن ٦٥ سنة وأكثر على النطاق العالمي من ٤٢٦ مليون نسمة إلى ١,٤٧ مليار نسمة. وقد كانت ظاهرة الشيخوخة أكثر حدة في البلدان المتقدمة النمو، حيث أدى انخفاض الخصوبة إلى جانب تناقص معدل الوفيات إلى حدوث تحول في الهيكل العمري للسكان. وفي وقت لا يتجاوز عام ٢٠٣٠، يتوقع أن يزيد عمر كل ثالث شخص عن ٦٠ سنة تقريبا في البلدان المتقدمة النمو. وسيكون لذلك أثر على أنماط

هجرة العمال وكذلك على السياسة العامة في المجالين الاقتصادي والسياسي في البلدان المتقدمة النمو.

لقد استغرق تبلور عملية شيخوخة السكان في البلدان المتقدمة صناعيا أكثر من قرن. ومن المتوقع أن تتم هذه العملية بسرعة أكبر في البلدان النامية. بيد أنه نظرا لبعض التطورات السلبية التي حدثت في البلدان النامية، وبخاصة في القارة الأفريقية، حيث تناقص في الواقع متوسط العمر المتوقع، ينبغي لنا أن نزيد من تحسين تقديراتنا. فظاهرة الشيخوخة المقترنة بالتأثيرات الضارة للفقر الواسع الانتشار، ستكون لها آثار بعيدة المدى على الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاقتصادية ذات الأهمية الجوهرية لكفالة تحسين نوعية الحياة للسكان بأكملهم.

وتدرك باكستان تمام الإدراك التحدي الذي تشكله شيخوخة السكان. وبوصفنا بلدا يتراوح عمر ٤٠ في المائة من سكانه بين ١٣ و ١٩ سنة، فمن المرجح أن نتأثر بهذه الظاهرة بشكل أكثر حدة. وقد بدأت باكستان أنشطتها في مجال الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن في ١ تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٩٨.

واتخذت الحكومة خطوات شتى لكي تكفل مواصلة مشاركة كبار السن بفعالية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذا البلد. وكجزء من هذا الجهد، أعلنت الحكومة عن مجموعة متكاملة من المستحقات لكبار السن، كما أنها تقوم حاليا بالعمل في إعداد مجموعة متكاملة من خدمات الرعاية الصحية لصالح كبار السن لكي تكفل لهم إمكانية التمتع بحياة تتسم بصحة جيدة.

ورغم الخطوات المختلفة التي تتخذها الحكومة لتحقيق رفاهية ورعاية كبار السن، تظل الأسرة المؤسسة التي يتعين عليها أن تتحمل المسؤولية عن رعاية ورفاهية كبار السن في المجتمع الباكستاني.

إن الضغوط المتزايدة للحياة الحديثة والتحضر السريع التنامي تفرض ضغوطا على هياكل الدعم غير الرسمي في باكستان. وتسعى الحكومة إلى تقديم المساعدة في تطويع هذه الهياكل الداعمة بما يتفق والمتطلبات الجديدة الناجمة عن ظاهرة التحضر المتنامي. وسنواصل توطيد قاعدة الدعم الاجتماعي لصالح كبار السن في مجتمعنا. ونأمل أيضا في أن نستفيد من تجربة البلدان والمجتمعات الأخرى في هذا المجال من خلال التفاعل المنتظم فيما بين أعضاء المجتمع الدولي.

السيد أديشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): إن وفد بلادي ممتن لمنحه الفرصة لكي يتكلم في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وأشارك في تأييد الآراء التي أبداها السفير إنسانالي، ممثل غيانا، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

يصادف الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن نهاية حقبة من الزمان وبداية حقبة جديدة. وفي بنن، لدينا مثل يقول "يربط المرء الحبل الجديد في نهاية الحبل القديم". وهذا يعني أن العالم الاجتماعي المتناهي الصغر يعتمد على التواصل والتغيير؛ ولا يوجد انقطاع فيه ولا استبعاد. ومن ثم، فإننا نرحب بتشديد السنة على بناء "مجتمع لكل الأعمار".

وفي ثقافة بنن، كما هو الحال في ثقافات العديد من البلدان الأفريقية، يُنظر إلى الحياة الطويلة على أنها نعمة من الله؛ وفي واقع الأمر، يشكّل تشييع جثمان أحد كبار السن مناسبة يُحتفل بها. واستنادا إلى تجربتنا الأفريقية، نشارك في هذه المناقشة ونسهم في النظر في حالة كبار السن في سياق تقييم السنة الدولية لكبار السن.

ويجب ألا تشكّل شيخوخة سكان العالم مفاجأة لنا. فهي ببساطة ترجع إلى التقدم العلمي والتكنولوجي الذي حققه الإنسان؛ ويهدف هذا التقدم العلمي والتكنولوجي والطبي إلى تحقيق أمور مختلفة من بينها تحقيق حلم الإنسان في كل مكان بأن يعيش أطول مدة ممكنة. وبدلا من ذلك، علينا أن نركز اهتمامنا على مشاكل الفقر وزيادة التهميش والاستبعاد الناجمة عن خياراتنا في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم، نزيد من مراعاتنا للبُعدين الاجتماعي والإنساني للتنمية إذا كنا نرغب في استدامة تلك التنمية.

وفي أفريقيا بصفة عامة وبنن بصفة خاصة، يحظى كبار السن بكثير من الاحترام. فهم لا يشكلون مستودعا للخبرة يستفيد منه المجتمع بشكل مستمر فحسب، بل إنهم يشكلون أيضا الملاذ الأخير الذي يلجأ إليه الإنسان

لتخفيف حدة التوترات الاجتماعية عندما تصل إلى حد الانفجار. وفي بنن، كما هو الحال في العديد من البلدان الأفريقية الأخرى التي يشكل أهل الريف غالبية السكان فيها، تتسم الشيخوخة فيها بأنها شيخوخة ناشطة، وإن كان من الضروري أن نسلّم بأنها أقل إنتاجية بالتأكيد نظرا لأن معظم المهاجرين من الريف من صغار السن.

ومن ثم، لا يمكن النظر إلى مشكلة كبار السن أساسا من حيث أنها مسألة حوار بين الأجيال وعملية إدماج ومشاركة لكبار السن في المجتمع. إنها مسألة تتعلق بالكرامة المتأصلة في عمرهم، وفي تحقيق الذات الذي يحق لهم أن يتوقعوه؛ وهذه أمور تهددها الآثار الناجمة عن الفقر المدقع وتحلل نسيج المجتمع نتيجة للصراعات المسلحة والحروب بين الأشقاء التي دمرت شبكة التضامن التي كانت توفر الحماية من الأخطار بشتى أنواعها. وتشكّل حالة النساء المسنات مصدر قلق أكبر لما يعانينه من إعاقة مزدوجة: فهن نساء وهن أيضا من كبار السن.

ونظرا لهذه الحقائق، أنشأت بنن، التي يشكّل كبار السن ٧ في المائة من سكانها، وزارة للحماية الاجتماعية وشؤون الأسرة، كان من بين أهدافها في مجال الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن ما يلي: تعزيز قدرة كبار السن على التحكم في حياتهم؛ وإجراء دراسة على نطاق الدولة بشأن حالة كبار السن؛ وإنشاء مراكز للشيخوخة في المستشفيات؛ وتوفير الدعم التقني والمالي لإنشاء مشاريع مدرة للدخل لصالح كبار السن.

ونحن نرى أن بناء القدرات الشعبية لزيادة استقلال المجتمعات الريفية؛ وتشجيع منح قروض صغيرة لزيادة الدخل؛ وسن قوانين بشأن ملكية الأرض؛ وكفالة تلبية الاحتياجات الأساسية بشكل عام ومنصف بهدف تعزيز المجتمع المحلي وأنظمة الأمن الأسري، إنما تشكّل جميعها تدابير ينبغي معالجتها في اجتماع الجمعية العالمية للشيخوخة الذي سيعقد في عام ٢٠٠٢ إذا كنا نرغب في بناء مجتمع يمكن أن يعيش فيه الأفراد من كل الأعمار في وئام.

السيد مورغان موس (بنما) (تكلم بالاسبانية): يؤيد وفد بنما البيان الذي قدمه ممثل غيانا، الذي تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين عن السنة الدولية لكبار السن ونود بدورنا أن نحيط الجمعية العامة علما بالسياسات التي وضعناها في بلادنا لتنفيذ توصيات الجمعية العالمية للشيخوخة التي عقدت في فيينا في عام ١٩٨٢.

تشكر بنما الأمين العام على تقريره بشأن موضوع الشيخوخة. فهو يحدد مجالات الأولوية، والحالة على الصعيدين العالمي والإقليمي، بالإضافة إلى ما سيترتب على ذلك من آثار على شعوب العالم في المستقبل.

يبلغ العدد الإجمالي لسكان بنما ٢ ٨٠٩ ٢٨٠ في عام ١٩٩٩ منهم ٢٢٤ ٤٠٣ من كبار السن. ووفقا لتعداد ١٩٩٠ يمثّل هذا الرقم ٧,٦ في المائة من سكاننا. وبحلول عام ٢٠٠٠ سترتفع هذه النسبة المئوية إلى ٨,١ في المائة.

وفي بلدنا يعكس السكان كبار السن نمطا نموذجيا في الجزء الذي ننتمي إليه من العالم؛ فالنمو السريع يظهر في بيانات التعداد للسبعينات والثمانينات والتسعينات مع زيادة كبيرة ومستمرة في الألفية الجديدة. وانخفاض معدل الوفيات بين الأطفال وانخفاض معدل الخصوبة وانخفاض معدلات الولادة مع تزايد متوسطات العمر المتوقع أدت جميعها إلى نشوء هذه الظاهرة.

وبدأ عدد النساء مع تقدمهن في السن يزيد على عدد الرجال نتيجة لارتفاع معدل الوفيات بين الرجال في الأعمار المتقدمة. وتبلغ النسبة ثلاث نساء أرامل لكل رجل أرمل. ويعتقد أن أحد أسباب الاختلافات في معدل الوفيات بين الرجال والنساء هو الاتجاه العام للتعرض لمخاطر صحية بين الرجال بينما يتسم سلوك النساء غالبا باتجاه وقائي يظهر في ذهابهن إلى الأطباء أكثر من الرجال ومن ثم يطول متوسط عمرهن المتوقع.

ويقدر متوسط العمر المتوقع للمواطنين البنميين بـ ٧٢,٥ عاما ومن المتوقع أن يصل في فترة السنوات الخمس ١٩٩٥-٢٠٠٠ إلى ٧٣,٣. وفي الوقت الحالي يصل متوسط العمر المتوقع للنساء عند الميلاد إلى ٧٤,١ في المدن و ٦٩,٩ في الأرياف. ومع أن سكان بنما ظلوا من الشباب من حيث الهيكل العمري، إلا أنهم يعكسون اتجاها طفيفا ولكنه مطرد صوب الشيخوخة. ويبلغ متوسط العمر بين البنميين ٢٢ عاما.

انضمت بنما إلى طائفة متنوعة من الالتزامات، كما أنها شاركت في شتى المناسبات الدولية في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٩؛ وشكّلت هذه الالتزامات أدوات

ومبادئ توجيهية استرشد بها في وضع الخطط والبرامج والسياسات التي تستهدف كبار السن، والتي تضطلع بها وزارة الشباب والمرأة والأطفال والأسرة من خلال المجلس الوطني لكبار السن الذي أنشئ بموجب القانون بمرسوم رقم ٢٣ في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

وللاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن نظمت أنشطة مختلفة، مثل المسابقات الأدبية والمواكب وطائفة من المناسبات الثقافية مع التركيز على أمور مثل أسبوع كبار السن من ١٦ إلى ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر، ومؤتمرات للمدرسين والاجتماع الوطني للمتقاعدين وأصحاب المعاشات، وإلقاء أحاديث في جميع أنحاء البلاد عن الشيخوخة، وتنظيم حملات عن الشيخوخة في مجالات الإعلام والتثقيف والاتصالات. إن إعداد واعتماد ونشر قانون بمرسوم يضع مجموعة موحدة من القواعد، لتحكم مراكز كبار السن ودور رعايتهم في جميع أنحاء البلاد كان أمرا بالغ الأهمية.

ومن بين السبل العديدة الإضافية التي تتبعها حكومة بنما للاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن والنهوض بها ترويج المبادئ التي وضعتها الأمم المتحدة لصالح كبار السن ودراسة عناصر الخطر التي تضعف الاستقلال العملي للبالغين الراشدين وإقامة مهرجانات الزهور لكبار السن، التي نظمتها إدارة الضمان الاجتماعي ووزارة الشباب والمرأة والأطفال والأسرة من ٢٣ إلى ٢٦ شباط/ فبراير من هذا العام، وحلقات الدراسة للتدريب على الإسعافات الأولية في أيار/ مايو وللعناية بكبار السن وعلاجهم في آب/أغسطس وإدماج موضوع الشيخوخة وأنشطة العمل المتصلة بها في الاحتفالات والمناسبات الوطنية مثل الاحتفال باليوم الدولي للأسرة في ١٥ أيار/ مايو وبأسبوع الأسرة في حزيران/ يونيه.

وعلينا ألا ندع الأصداء الهائلة للثورة الديموغرافية تمر دون أن يلحظها أحد، لأنها تؤثر على كل فرد وأسرة وحي، ودولة في العالم. وستتلمس عملية تنظيم المجتمع آثار هذا الواقع الجديد مع استمرار تقدم السكان في السن.

فلندرك أن السكان كبار السن يمثلون تحديا للإنسانية ينبغي أن نجد له استجابة متناسبة. وكما قالت مناضلتنا البارزة التي لا تكل، والتي ندين لها بالكثير، السيدة خوليا ألفاريز، سفيرة الجمهورية الدومينيكية سنواصل كل هذه الجهود ولن ندعها تنتهي عند منتصف ليلة ٣١ كانون الأول/ ديسمبر من هذا العام.

السيد بنيتز ساينز (أوروغواي) (تكلم بالاسبانية): يود وفد أوروغواي أولا أن يعرب عن تقديره للتقرير الذي قدمه الأمين العام A/54/268 ولنظرته العامة والشاملة فيما يتعلق بالاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن في عام ١٩٩٩ التي استلهم منها فكرة "مجتمع لكل الأعمار". ونود أن نبرز الجهود التي تضطلع بها شعبة السياسة الاجتماعية والتنمية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى الجهود التي يقوم بها أعضاء لجنة التنمية الاجتماعية ورئيسها السيد أوريليو فرنانديز من أجل ترويج وعي جديد بهذه المسألة، وكذلك العمل الذي يقومون به في إعداد استراتيجيات، بالاتفاق مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والقطاع الكامل للمجتمع المدني.

ويود وفد بلادي أن يشيد بصفة خاصة بالعمل الذي قامت به السفيرة خوليا تافاريس دي ألفاريز التي كانت قناعتها والتزامها الذي لا يعرف الكلل عنصرا موجها وحافزا مستمرا لنا في عملنا.

وتمثل شيخوخة السكان مشكلة اجتماعية كبيرة تواجه بلدانا كثيرة. وقد أصبح المجتمع الدولي يدرك تدريجيا أثر هذه الظاهرة على المجتمعات والاقتصادات وعلى الثقافة بشكل عام.

وأدت الظواهر التي من قبيل التركيز العالي للسكان في مراكز المدن، وعمليات التصنيع، وتنمية قطاع الخدمات، وتغير دور المرأة في البيت وفي المجتمع، والتحولات في القوة العاملة وزيادة الفقر وتهميش بعض أجزاء المجتمع وتوسيع نطاق قطاع العمالة غير الرسمي - كل هذه الظواهر أدت إلى إضفاء أهمية كبيرة على مسألة الشيخوخة في العالم وفي أوروغواي.

وأدت هذه التطورات إلى حدوث تغير في توزيع أعمار السكان بما في ذلك زيادة نسبة السكان المسنين. وانخفض عدد الناس الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة في أوروغواي خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ بنسبة ٢ في المائة، بينما زاد عدد من بلغ سنهم ٦٥ سنة فأكثر بنسبة ١,٥ في المائة. وخلال نفس الفترة ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من ٧٠ إلى ٧٤ سنة. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن تتواصل زيادة نسبة السكان البالغين الذي

تتجاوز أعمارهم ٦٥ سنة لتصل إلى ١٤ في المائة تقريبا من إجمالي السكان بحلول عام ٢٠٢٥، كما سيرتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى ٨١ سنة.

وكما هو الحال في عدد كبير من البلدان المعتدلة والعالية التقدم في النمو، تؤثر عملية تحول السكان في أوروغواي على مجالات أساسية مثل هيكل التجمعات العمالية، ونظام الضمان الاجتماعي، وأنظمة الرعاية الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي تزايد عدد السكان المسنين إلى حدوث تغييرات في أنماط الإنتاج والاستهلاك. ولهذه العمليات آثار كبيرة وغير مسبوقة بالنسبة للأسرة والمجتمع ككل.

وفي الإعداد للسنة الدولية لكبار السن، بدأت سلسلة من الأنشطة في أوروغواي. وكان أول هذه الأنشطة البرنامج الوطني الذي وضعناه في عام ١٩٩٥ للتضامن مع المسنين. ويستهدف هذا البرنامج معالجة هذه القضية العامة الرئيسية في شتى قطاعات المجال الاجتماعي من خلال نهج شامل ومتكامل ومتعدد التخصصات. وتتمثل الأهداف الأساسية للسياسة الوطنية المتعلقة بالشيخوخة في إيجاد وعي وطني يمكننا من الاعتراف بقيمة كبار السن وبتنميتهم المتكاملة، وإدماجهم في أسرهم وفي الحياة الوطنية؛ وترويج مفهوم الشيخوخة المنتجة. ونحن نفهم أن عملية شيخوخة السكان تشكل جزءا لا يتجزأ من تنمية المجتمع؛ فالشيخوخة التي يتمتع أصحابها بصحة جيدة بشكل خاص تسمح لكبار السن بأن يضطلعوا بدور رئيسي في أسرهم وفي الاقتصاد ككل؛ وتتيح هذه العملية لكبار السن فرص التعلم والتطور والمساهمة المستمرة في حياة المجتمع.

وفي إطار الأنشطة التحضيرية، قام برلمان أمريكا اللاتينية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية بعقد منتدى دولي معني بالشيخوخة في مدينة مونتيفيديو في شهر آب/أغسطس ١٩٩٧. وشارك في ذلك المنتدى ١١٥ من ممثلي الدول من ٢١ بلدا في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومن الولايات المتحدة. وقد اعتمدوا إعلان مونتيفيديو، الذي قدم توصيات متفقا عليها في خمسة مجالات محددة وهي: الضمان الاجتماعي، والوقاية الصحية والنهوض بهما، والإسكان والخدمات المجتمعية، والشيخوخة المنتجة والعلاقات بين الأجيال، والأعمال التحضيرية للسنة الدولية لكبار السن.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، وفي الاجتماع الأول المعني بالجوانب الاجتماعية للسوق المشتركة للمخروط الجنوبي الذي عقد في إطار متابعة تنفيذ القرارات المتخذة في بوينس آيريس في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، عقد المعهد الوطني للتضامن مع المسنين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ حلقة دراسية تتعلق بقضية كبار السن تضمنت إجراء تبادل للخبرات الإقليمية. وتطرقت المناقشات التي دارت في تلك الحلقة إلى تحليل ديموغرافيات الشيخوخة، والرفاه الاجتماعية، وحماية كبار السن، والتعليم غير النظامي، وإدماج المسنين في المجتمعات المحلية. وجرت مقارنة لتجارب التكامل بين الأجيال.

ونحن في أوروغواي سلمنا بضرورة زيادة الوعي بالتحول الذي يحدثه مجتمع للمسنين والآثار التي تترتب عليه، نظرا لأننا نعي أهمية تحقيق توازن مناسب بين الطموحات المشروعة للشباب وطموحات كبار السن.

وفي إطار الحملة العالمية للبطاقات البريدية المتعلقة بكبار السن - وهي حملة نظمت بقصد الاحتفال بكل من الذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والسنة الدولية لكبار السن - كتب أحد المسنين في أوروغواي ما يلي:

"المرء يهرم ليس بعدد السنين التي عاشها، بل بتخليه عن المُثل العليا التي يعتنقها. فمرور السنين يجعِّد البشرة، أما فقدان الحماس فيجعِّد الروح".

لذلك، نحن على ثقة بأن هذه الدورة الاستثنائية الاحتفالية للجمعية العامة ستقدم إسهاما قيما في وضع استراتيجيات طويلة المدى فيما يتعلق بقضية الشيخوخة، وبأن الجهود الرامية إلى إدماج كبار السن في مجتمع كل الأعمار ستتواصل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أقترح إقفال قائمة المتكلمين بعد ١٠ دقائق من الآن.

السيد سيتشوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): تعلق حكومة جمهورية بيلاروس أهمية كبيرة على أنشطة الأمم المتحدة في مجال الشيخوخة. وتمثل حماية كبار السن ومساعدتهم أحد المرامي الأساسية لسياسة بيلاروس الوطنية في المجال الاجتماعي.

ويبلغ العدد الإجمالي لسكان جمهورية بيلاروس حاليا ١٠,٣ مليون نسمة، منهم مليونان من المسنين - من بينهم ٩٨٨ شخصا من الفئة العمرية ١٠٠ سنة أو أكثر. وتعني الزيادة المستمرة في نسبة المسنين في العدد الإجمالي للسكان أنه يتعين علينا أن نحسّن الآليات الحالية وننشئ آليات جديدة لمساعدة كبار السن.

وعملا بالقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة فيما يتعلق بالاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن في عام ١٩٩٩ تحت شعار "مجتمع لكل الأعمار"، أنشأت جمهورية بيلاروس لجنة وطنية تقوم بالإعداد للاحتفال بهذه السنة. ويتولى نائب رئيس وزراء بيلاروس رئاسة هذه اللجنة، التي وضعت واعتمدت خطة أعمال أساسية. ويتمثل المبدأ الرئيسي لهذه الخطة في مشاركة كل الوزارات إلى جانب الأجهزة الوطنية والمحلية الأخرى للإدارة الحكومية، وقطاع الأعمال، والرابطات، والمنظمات في الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن بشكل مباشر ونشط. وانصب التركيز الأساسي للخطة على الخطوات العملية التي تؤدي إلى توفير الحماية الاجتماعية والمساعدة للمسنين في البلاد.

وبغية تحسين الخدمات الاجتماعية التي تقدم إلى كبار السن، اعتمدنا خطة لمراكز الخدمة الاجتماعية الخاصة بكبار السن والمعوقين. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه المراكز في توفير أقصى قدر ممكن من المساعدة الشاملة لهؤلاء الناس. ويجري إنشاء دور للخدمات الاجتماعية لتقديم المساعدة في المناطق الصغيرة النائية. ويوجد حاليا في كل أنحاء البلاد ١٧٦ مركزا للخدمة الاجتماعية تضم محلات تجارية للبيع بأسعار مدعومة، بالإضافة إلى مرافق لأفرقة طبية ولتقديم الخدمات الأسرية. وتقام في هذه المراكز مناسبات ثقافية، وتعقد اجتماعات للمجموعات التثقيفية ولموظفي هيئات الخدمات الاجتماعية.

وقد جرى تحسين الأساس التشريعي من أجل حماية المحاربين القدماء اجتماعيا. وقد استمع مجلس النواب بالجمعية الوطنية لجمهورية بيلاروس إلى القراءة الأولى لمشروع قانون للجمهورية يدعو إلى إدخال تغييرات وإضافات على قانون الجمهورية المتعلق بالمحاربين القدماء. وقد بُذل الكثير لإعداد مشروع القانون هذا حتى ينظر فيه في قراءة ثانية.

وأعدت حكومة بيلاروس مشروع برنامج لدعم المنظمات الوطنية والمحلية للمحاربين القدماء في الجمهورية في الفترة من سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥، وذلك في سياق تدابير الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن.

وبغية تسوية مشكلة تحسين شمول المعاشات التقاعدية والتفريق في مبالغ المعاشات التقاعدية المحسوبة على أساس المداخيل السابقة، أصدر رئيس جمهورية بيلاروس في آذار/مارس ١٩٩٩ مرسوما يتعلق باتخاذ تدابير إضافية لتحسين شمول المعاشات التقاعدية للمواطنين. ونتيجة لتنفيذ المرسوم، ارتفع مستوى شمول المعاشات التقاعدية بما يفوق الثلث.

وفي سياق تنظيم الأحداث للاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن، نُظمت في بيلاروس الخدمات الخاصة بطب الشيخوخة وأنشئت مختبرات لمعالجة المشاكل الطبية والاجتماعية لكبار السن. كما أنشئ مركز جمهوري للأبحاث المتعلقة بعلم الشيخوخة، ويجري الآن تشغيل معهد عام يسمى معهد الصحة للمسنين. كما عُقدت حلقة دراسية عن دور وسائط الإعلام في خلق أسلوب الحياة الصحي. وفي مجال الإعداد للسنة الدولية لكبار السن، نُشر كتاب إحصائي مرجعي بعنوان "كبار السن في جمهورية بيلاروس".

وجدير بالذكر أن الأجهزة التنفيذية والإدارية المحلية قد تعاونت تعاونا وثيقا مع المنظمات العامة للمحاربين القدماء والمعوقين، ومع الصندوق الخيري ومع لجان الصليب الأحمر ونقابات العمال في حل مشكلة توفير الحماية الاجتماعية لكبار السن.

ويوافق وفد جمهورية بيلاروس على الجزء الخاص من تقرير الأمين العام المتعلق بمسؤولية الحكومات وعلى ضرورة اختيار كل حكومة لمنهجها الخاص من أجل تطبيق مفهوم مجتمع لكل الأعمار تطبيقا عمليا. ونحن نؤمن بأن كبار السن هم فخر البلد وثروته؛ وسنعمل في المستقبل على تلبية الجانب الأعظم من احتياجاتهم الضرورية.

وتؤكد حكومة بيلاروس مرة أخرى التزامها بمبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن، واستعدادها للإسهام في الأنشطة المقبلة للمنظمة المتعلقة بنتائج السنة الدولية لكبار السن حتى يمكن تنفيذ مفهوم مجتمع لكل الأعمار.

السيدة فودا (الكاميرون) (تكلمت بالفرنسية): يسعد بلدي أن يغتنم هذه الفرصة للمشاركة في المناقشات الجارية بشأن هذا الموضوع الهام. وهي مسألة تشغلنا جميعا، نظرا لأنها تتعلق بفترة من العمر نعاني فيها من الضعف بصفة خاصة، كما في سنواتنا الأولى عندما كنا بحاجة إلى مزيد من المساعدة والدعم من يد تقدم المساعدة.

وقد قررت الجمعية العامة في قرارها ٥٢/٣٣ المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨، عقد جمعية عالمية للشيخوخة، إدراكا منها لأهمية الموضوع، وذلك من أجل إطلاق خطة عمل عالمية تهدف إلى كفالة تأمين كبار السن اقتصاديا واجتماعيا وتمكينهم من مواصلة الإسهام في التنمية الاجتماعية.

وحسبما أكدت في شباط/فبراير في جلسة من جلسات لجنة التنمية المستدامة، فإن مشكلة الشيخوخة لها بُعد ثقافي واضح للغاية، بحيث يمكن النظر إليها بأساليب مختلفة على أساس ثقافة البلد وتقاليده. فالعمر المتقدم في أفريقيا هو العمر الجميل. ويُنظر إلى كبار السن بوصفهم حكماء ويوقَرون باعتبارهم مستودعا لحكمة الأسلاف، وحراسا لعاداتنا وتقاليدنا، ينظمون الحياة اليومية للعشائر والأسر. ومنهم يتعلم الشباب فنون الحياة. وتعتبر وفاتهم بشكل عام خسارة كبيرة للمجتمع. ألم نقل إن وفاة رجل مسن هي بمثابة مكتبة أتت عليها النيران؟

ويبيِّن الدور المركزي، بل الدور الذي يُحسد عليه كبار السن في المجتمع الأفريقي التقليدي من جوانب عديدة، الطريقة التي يعاملون بها من جانب أعضاء الأسرة أو العشيرة الآخرين. والشخص المسن يعش بوجه عام داخل محيط الأسرة، حيث يحظى أو تحظى بالمحبة، ويستفيد أو تستفيد من مساعدتها المستمرة. وينظر إلى تقديم هذه المساعدة كواجب مقدس. ويسعد أفراد الأسرة من الشباب أن يفعلوا ذلك انطلاقا من عرفانهم بالجميل إزاء الرعاية التي تلقّوها منهم. وفي إطار مجتمعنا التقليدي، ومفهومنا الأفريقي، يدمج كبار السن في محيط الأسرة بشكل طبيعي، حيث تتسع لهم ولأبنائهم وأحفادهم، ويلقون ما يتطلبه تقدمهم في العمر وعدم قدرتهم على النشاط الاقتصادي من رعاية ورفاه.

ولا تسمح تقاليد المجتمع الكاميروني للشخص المسن بأن ينفصل عن محيط الأسرة لكي يوضع في مؤسسة أو دار للمسنين. بل على العكس، فإن التقاعد في عزلة لاعتبارات اجتماعية - اقتصادية في الغرب ينظر إليه في أفريقيا على أنه نتيجة للتقاعس من جانب الأسرة والمجتمع عن أداء واجباتهما والتزاماتهما تجاه المسنين. وفي الكاميرون التي يبلغ عدد سكانها ١٥ مليون نسمة يشكّل كبار السن ٦ في المائة من السكان، وفي عام ٢٠٥٠ ستصل نسبتهم إلى ١٠ في المائة من السكان، طبقا لتقديرات صندوق الأمم المتحدة للسكان.

وعلى الرغم من وجود البناء الأسري الذي يوفر أساسا السياق الذي يتم فيه إدارة هذه الشريحة السكانية، تجدر الملاحظة أن حالة الاعتماد على الغير من جانب كبار السن قد أصبحت محسوسة بالفعل. ونتيجة للتمدن، يتزايد ضيق الشقق السكنية ويتزايد ارتفاع أسعارها. وكثير من الأبناء لا يعيشون مع والديهم ولم يعد كبار السن يزرعون الأرض مع أولادهم بسبب انخفاض العمالة الناجم عن سياسات التكيف الهيكلي.

وعلى الرغم من أن مشكلة السكان كبار السن في الكاميرون لم تصبح مشكلة حادة بعد كما هو الحال في بعض البلدان، إلا أن بلدي قد انتهج سياسة للشيخوخة تدمج الحاجة إلى إعداد الشباب لكي يعيشوا شيخوخة نشطة. وفيما يتعلق بالقواعد والأنظمة، جرى الإعداد لاتخاذ خطوات عملية لحماية المسنين في مختلف مدونات القواعد التي تنظم الحياة الاجتماعية. فالقانون المدني، المستمد من قانون نابليون، يفرض على الأبناء واجب مساعدة وإعالة والديهم. وفي القانون الجنائي، يصبح عرضة للعقاب، كل من يهمل أو يستغل، أو يتخلى عن كبار السن المعالين. وفي قانون العمل، فإن الحق في المعاش التقاعدي هو حق قانوني.

وهذه الأنظمة تكملها مختلف التدابير الاجتماعية والصحية والإدارية والثقافية. وتحاول الحكومة، من خلال كثير من أنشطة الرفاه الاجتماعي التي تضطلع بها، تحسين رفاه كبار السن بتقديم المساعدة المادية والنفسية الاجتماعية إليهم. وفيما يتعلق بالرعاية الصحية، أنشئت خدمات طبية لكبار السن في بعض الوكالات الصحية. وفيما يتعلق بالإدارة، أنشئت خدمات خاصة لحماية المسنين وإعادة إدماجهم في إطار إدارة التضامن الوطني التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.

ويتمتع بعض الرؤساء التقليديين بمكانة المساعدين لمسؤولي الإدارة العامة، بينما يقوم آخرون، من الأشخاص

الأكثر تمرسا، بدور الحكماء في إدارة شؤون الحياة المجتمعية اليومية وفي بعض الهيئات القضائية حيث يعملون كقضاة خاصين.

ومن الناحية الثقافية لقد أقيم برنامج لمحو أمية المسنين عرف باسم "المدرسة تحت الشجرة". ويسعى هذا البرنامج الناجح الموجه نحو سكان الريف، إلى تحسين القدرات على القراءة والكتابة لدى هذه الفئة العمرية. كما أن كل الترتيبات التي وصفتها قائمة على التقاليد الكاميرونية التي تشجع على إبقاء كبار السن في بيئة أسرية. وتستخدم المنظمات غير الحكومية وغيرها من الرابطات هذه البيئة أيضا في تحسين رعاية هؤلاء الناس. وقد وفر بلدي بالفعل بعض المنشآت لكفالة رعاية كبار السن المهجورين - ومنها على سبيل المثال مركز بيثاني فياكام، ودار قلب ماري الطاهر، وأعمال أخوات الأم تريزا للخير، وكلها تقع في ضواحي ياوندي.

وأصبح الجمع على نحو سليم بين التقاليد والروح العصرية لمواجهة مشاكل الشيخوخة تحديا حقيقيا للبلدان النامية كبلادي مثلا، التي عليها أن تكافح انتشار الفقر على نطاق واسع. وعلى هذا، فالتضامن الدولي مطلوب بإلحاح مطلق. ولذا يعرب بلدي عن سعادته لإتاحة هذه الفرصة له للمشاركة في مناقشة هذا البند الهام. فمن المسائل التي تهمنا جميعا ونحن نعالج مرحلة من العمر نقف ضعفاء أمامها بشكل خاص، مرحلة مماثلة للمرحلة التي خطونا فيها خطواتنا الأولى وكنا محتاجين إلى المعونة وإلى يد المساعدة.

السيد كاساندا (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): ينضم وفدي إلى البيان الذي أدلى به السفير أنسانالي، الممثل الدائم لجمهورية غيانا لدى الأمم المتحدة، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. فهذا البيان أعرب بما فيه الكفاية عن المواقف من التنمية الاجتماعية بما في ذلك الحالة الاجتماعية العالمية بشكل عام، وحالة كبار السن بشكل خاص.

كذلك أرحب بالبيان الذي أدلت به نائبة الأمين العام يوم الاثنين أمام هذه الجمعية والمتعلق بالاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن في عام ١٩٩٩. وأؤكد تقدير حكومتي القوي لجهود الأمم المتحدة في التحضير للسنة كما ذكر في تقرير الأمين العام (A/54/268) الذي يرى وفده أنه يوفر أكبر فائدة. فقد أتاحت لنا السنة الدولية لكبار السن فرصة لتقدير إسهامات كبار السن في التنمية البشرية. وقد استرعي انتباه الإعلام خلال هذه السنة إلى هذه الأنشطة وإلى حالة كبار السن ولا سيما الظروف التي يعيشون فيها.

ولطالما سلمت حكومتي بأهمية دور التنمية الاجتماعية في التنمية الاقتصادية والبشرية. والواقع أن الكفاح ضد البطالة والتفكك الاجتماعي والفقر لا يكون له مغزاه الكامل إلا إذا اتخذت تدابير على الصعد الدولية والإقليمية بل والوطنية للتصدي على نحو كاف للمشاكل الاجتماعية الاقتصادية التي ترتبط لا محالة بالتنمية الاجتماعية ونحن مقتنعون أننا بهذه التدابير نستجيب لحالة الشباب والشيخوخة والمعوقين والأسرة على النحو المبين في الإعلان وبرنامج العمل المعتمدين من مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة المعني بالتنمية الاجتماعية، المعقود في كوبنهاغن، الدانمرك، في آذار/مارس ١٩٩٥.

ولذا فالاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن في عام ١٩٩٩ تطور يحظى بالترحيب لأن العالم يحظى في هذه الأيام بالمستويات العالية من التنمية البشرية التي نعرفها بسبب بعد نظر كبار السن والتزامهم. فكبار السن هم الذين شكلوا القرن الحالي، وبفضل حكمتهم يمكن للبشرية بشكل جماعي ونحن نكمل العام الأخير من القرن العشرين، أن تواجه بثقة تحديات الألفية الثالثة.

ورغم ما يعترف به من إنجازات وإسهامات لكبار السن في الحضارة الحديثة لا يبدو أن العالم أولى كبير اهتمام لاحتياجاتهم وأدوارهم الخاصة. وفيما يتعلق بأوجه التفاوت القائمة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، فثمة حاجة إلى تخصيص موارد كافية للبرامج والمؤسسات التي تقدم خدماتها لكبار السن في كل البلدان. بل إن حالة كبار السن تزداد سوءا بسبب الفجوة بين الأغنياء والفقراء داخل أي مجتمع. ولا يزال كبار السن في بعض الحالات ينظر إليهم في بلدان كثيرة على أنهم عبء وليسوا مصدر القوة التي هم عليها.

وتضطلع الحكومة الزامبية، في احتفالها بعام ١٩٩٩ كسنة دولية لكبار السن بعدة مشاريع ترمي إلى تعزيز القدرات المؤسسية للمسنين، بما في ذلك إعادة تأهيل دور المسنين. وعبأت إدارة الرعاية الاجتماعية بوزارة التنمية المجتمعية والخدمات الاجتماعية موارد مادية ومالية دعما للمسنين الموجودين في رعاية الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية. وقدمت إلى كبار السن في هذه المؤسسات كميات كبيرة من المواد الغذائية والملابس.

كذلك احتفلت حكومة زامبيا بالسنة الدولية لكبار السن بتركيز اهتمامها على إسهامات كبار السن في التنمية الوطنية في بلدنا. وفي هذا الصدد، قدمت جوائز وطنية للأفراد المستحقين في حفل بهيج أقيم في بيت الدولة في لوساكا.

وبينما تسعى الحكومات إلى تحسين حالة كبار السن فمن المهم أن تواصل الأمم المتحدة من خلال وكالاتها المناسبة توفير التنسيق الضروري في مجال التنفيذ الكامل للإعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة المعني بالتنمية الاجتماعية، الذي تصدى لقضايا الشيخوخة في سياق التنمية.

السيد ستانيسلاوس (غرينادا) (تكلم بالانكليزية): من الصحيح واللائق والسليم أن تكون إحدى السمات البارزة لانتهاء القرن وبداية ألفية جديدة هي التركيز على السنة الدولية لكبار السن، وبعضهم في أصيل العمر وبعضهم في مرحلة الغروب.

ولقد مجد الفيلسوف والقاضي الانكليزي العظيم، السير فرانسيس بيكون، في إحدى مقالاته في عام ١٦٠٥، التقدم في السن أو المسنين بالعبارات التالية: "أفضل ما يكون العمر في أربع حالات؛ فالأخشاب المعمرة هي الأفضل في الحريق، والخمور المعتقة هي الأفضل في الشراب، والكتب القديمة هي الأفضل في القراءة، والصديق القديم هو الأفضل في الصحبة". وهذا الإدراك الفلسفي للتقدم في السن مطمئن للغاية وملهم في الواقع لآذان كبار السن من أمثالي وأنا أقترب الآن من الثمانين وما زلت متمسكا بالاعتقاد أنني بدلا من أن أضيف سنوات إلى حياتي فإنني أضيف حياة لسنوات عمري.

ولذا فبهذه الروح، وذلك في الحسبان، يحيي وفدي ويكرم ويهنئ السفيرة جوليا ألفاريز، ممثلة الجمهورية الدومينيكية، لإسهامها القيم ولروح البطولة التي تتحلى بها ولعملها الدؤوب لتعزيز أنشطة خطة عمل الأمم المتحدة بشأن الشيخوخة احتفاء بالسنة الدولية لكبار السن.

وقد يكون من المفيد من المنظور التاريخي أن نشير إلى العملية التطورية التي أفضت إلى السنة الدولية. فأول ما ناقش المجتمع الدولي مسألة الشيخوخة كان في عام ١٩٤٨ في الأمم المتحدة بمبادرة من الأرجنتين. وأثيرت القضية مرة أخرى في مالطة في عام ١٩٦٩ ثم في عام ١٩٨٢ عقدت الأمم المتحدة في فيينا الجمعية العالمية بشأن الشيخوخة.

وأعقب ذلك في فترة لاحقة من تلك السنة تصديق الأمم المتحدة على خطة العمل الدولية للشيخوخة؛ وفي عام ١٩٩٠، تم تحديد الأول في تشرين الأول/أكتوبر، بوصفه اليوم الدولي لكبار السن. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، قامت الجمعية العامة باعتماد مبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن وتنظيمها في المجموعات الخمس التالية: أولا، الاستقلالية في الفكر والعمل والحركة لكبار السن؛ وثانيا، المشاركة وتشكيل الرابطات من خلال تشاطر معارفهم ومهاراتهم مع الأجيال الشابة؛ وثالثا، الرعاية، بما في ذلك السلامة الجسمانية والذهنية، والحماية من العوز، والتمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ ورابعا، تحقيق الذات عن طريق الأنشطة التعليمية والثقافية والروحية والترويحية؛ وخامسا، الكرامة، من خلال توفير الشعور بالأمان والأمن والتحرر من الاستغلال وسوء المعاملة الجسدية أو الذهنية، بصرف النظر عن العمر، ونوع الجنس، والخلفية العرقية أو الإثنية.

وإن العديد من البلدان والثقافات قامت باعتماد هذه المبادئ وإدماجها في جداول أعمالها الوطنية. وبلادي، غرينادا، ذات الموارد المالية المحدودة، لم تفلح إلا مؤخرا في تحسين حياة المتقاعدين من خلال تحقيق زيادة كبيرة في مخصصاتهم الشهرية.

وفي هذا الاحتفال بالسنة الدولية لكبار السن، فإن الموضوع المعنون "من أجل مجتمع لكل الأعمار"، يذكّرنا بعبارات الأمين العام كوفي عنان، حيث قال:

> "إن مجتمعا لكل الأعمار لا يقدم صورة كاريكاتورية لكبار السن على أنهم مرضى أو متقاعدون. وبدلا من ذلك ينظر إليهم كعوامل تحفز على التنمية وتستفيد منها معا. ويُكرم الشيوخ التقليديين لما يضطلعون به من أدوار الزعامة والمشورة في المجتمعات المحلية في أنحاء العالم".

وهذه النظرة التطلعية لكبار السن تختلف عن الموقف الذي ساد تجاههم في بداية القرن العشرين، عندما كان العمر المتوقع أقل بـ ٢٠ عاما مما عليه الحال اليوم، وكان يتعين على كبار السن ممن لا أسر لهم ولا عمل، وممن لم تتوفر لهم الأنشطة الترفيهية

والخدمات الاجتماعية والضمان الاجتماعي أن يكافحوا أثناء سنوات حياتهم التي كان ينبغي أن تكون سنواتهم الذهبية. وكان القول الشائع آنئذ إن أسوأ ما يمكن أن يحدث لأحدهم هو أن يصبح عجوزا وفقيرا ومريضا. ولقد خلا الرئيس فرانكلين د. روزفلت نفسه بمنح الكرامة والدعم لكبار السن، من خلال إدخال شبكة الضمان الاجتماعي في أمريكا.

فالعمر يمكن أن يكون فرصة ويمكن أن يتحول إلى عبء - فهو فرصة لتشاطر المعرفة والخبرة؛ وهو عبء بسبب ما يؤدي إليه من وحدة وافتقار إلى الأصحاب. بيد أنه، وطبقا لكتابات أفلاطون الخالد، قبل قرون عديدة من مولد المسيح،

"من كان طبعه يتسم بالهدوء والسعادة فإنه نادرا ما يشعر بضغوط العمر، ومن كان له طبع معاكس، فإن الشباب والشيخوخة يمثلان عبئا على حد سواء".

وأخيرا تحضرني هذه الأبيات الشعرية:

أثناء الرحلة عبر السنوات.

تحدث بلطف؛ ولا تتسبب في إسالة دمع أحد.

وعلى الطريق أعمل قليلا من الأعمال الصالحة. واعمل القليل منها كل يوم.

ولا تفسد أي عمل صالح. ولا تجعل أي واجب يبدو صعبا.

وفي كل الأمور ابذل قصاراك.

ثم اترك البقية للـّه.

السيد دي سارام (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني، بالنيابة عن سري لانكا، أن أشارك في هذه المناقشة الهامة في الجمعية العامة للمشكلة الضخمة والعالمية المتمثلة في شيخوخة السكان في أنحاء العالم.

وحقيقة أن هذه المناقشة بشأن موضوع الشيخوخة هي في جميع الاحتمالات آخر مناقشة تعقد في الجمعية العامة في هذا العام وفي هذا القرن وفي هذه الألفية، فإن ذلك يضفي أهمية خاصة على هذه المناقشة. فعدد المتكلمين الذين تناولوا موضوع الشيخوخة في الجمعية العامة يدل على أهمية الموضوع. لقد تكلموا بفصاحة. وسري لانكا توافق على ما قالوه.

وحسبي أن أؤكد من جديد، باسم سري لانكا، على أن معاملة كبار السن - وكما نعرف جميعا، فإن ظلال الشيخوخة تطول كل واحد منا - ينبغي أن تتم على نحو يتسم بحسن الرعاية والرحمة والمساعدة: أي أن نستمد من الشيوخ ما راكموه من حكمة طوال سنوات حياتهم، وأن نعاملهم بلطف وإحسان ينسجمان مع اهتمام العالم بكرامة الفرد الإنساني.

ولقد تأثرت سري لانكا تأثرا كبيرا بالعمل الذي اضطلعت به الأمم المتحدة في ميدان الشيخوخة واستلهمته. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأطلع الجمعية بإيجاز على التدابير التي اتخذتها سري لانكا في ضوء تعاليم الأمم المتحدة، في ميدان الشيخوخة.

فلقد أعدت في سري لانكا خطة عمل للسنة الدولية لكبار السن وتقوم بتنفيذها اللجنة الوطنية المعنية بالشيخوخة. والتدابير الواردة في الخطة هي الآتية: إذكاء الوعي في أوساط الجمهور بالمشاكل التي يعانيها مجتمع المسنين؛ وإصدار بطاقة هوية خاصة بكبار السن؛ وتحسين المرافق الصحية لصالح كبار السن؛ وتعليم وتشجيع الأطفال في المدارس على تقديم الرعاية للمسنين؛ ووضع خطة ضمان اجتماعي لأولئك المسنين الذين يحق لهم تلقي إعانات مالية حكومية أو الإعانات التي يقدمها صندوق العناية؛ وتنظيم وإعداد خطة لتقديم خدمات المساعدة المنزلية. وتم أيضا وضع برامج تدريب وحلقات دراسية وحلقات عمل لموظفي الحكومة المتقاعدين.

ولا تزال حكومة سري لانكا ملتزمة التزاما تاما بخطة العمل الدولية للشيخوخة وأعدت خططا مفصلة لتنفيذها. وأعيد إنشاء لجنة وطنية كانت قد أنشئت في عام ١٩٨٢ لوضع سياسة وطنية وخطة عمل وطنية للارتقاء برفاهية كبار السن.

وفي سري لانكا يجري الاحتفال بسنة ١٩٩٩ بوصفها السنة الدولية لكبار السن، وقامت اللجنة

الوطنية في سري لانكا بإعادة صوغ سياساتها وتعديل أنشطتها.

وفي الختام، أود أن أقول إن هدف حكومة سري لانكا يتمثل في تزويد بلدنا بالقيادة المناسبة وفي اتخاذ المبادرة بالمسائل المتعلقة بالسياسة لضمان تهيئة وجود بيئة صحية في سري لانكا لكبار السن في إطار الأعراف الثقافية والممارسات الدينية في البلاد.

وأخيرا، أود أن أتقدم بشكر خاص إلى السفيرة جوليا ألفاريز على مساهماتها القيمة في تحويل فكرة سنة دولية لكبار السن إلى واقع رائع على هذا النحو.

وأود أيضا أن أتوجه بالشكر إلى السيد أوريليو فرنانديز، المستشار المعني بالشؤون الاجتماعية في بعثة أسبانيا الدائمة، على كل ما قام به.

السيد غارسيا غونزاليس (السلفادور) (تكلم بالاسبانية): أود أن أتقدم بالتهنئة إلى رئيس الجمعية العامة على إدارته القديرة لهذه الجلسات الهامة المكرسة لمتابعة أنشطة السنة الدولية لكبار السن. ونود أيضا أن نعرب من خلاله، عن شكرنا للأمين العام على تقريره بشأن هذه المسألة، الذي يرد في الوثيقة A/54/268. لقد وفر لنا ذلك التقرير تقييما لمدى وآثار الاحتفال بهذه السنة الدولية داخل المجتمع الدولي.

ويؤيد وفدي أيضا الآراء التي أعرب عنها ممثل مجموعة الـ ٧٧ والصين بشأن هذا البند ويدعمها.

ووفقا لما ورد في طائفة متنوعة من الدراسات أجراها باحثون اجتماعيون وهيئات إقليمية، مثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإن سكان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي آخذون في الشيخوخة. فالتقدم المحرز في مستويات معيشتهم، خاصة فيما يتعلق بالصحة، والانخفاض المطرد في معدلات المواليد تحديدا، قد أديا إلى إطالة العمر المتوقع بين الناس على نحو كبير وإلى زيادة سريعة في نسبة كبار السن من جملة السكان.

وتدرك السلفادور أن هذه الزيادة في عدد كبار السن تمثل بالنسبة لبلدنا وللمنطقة عموما تحديا يجب أن نجد له استجابة ملائمة، لا سيما وأن الظروف المعيشية لهذا القطاع الرئيسي من سكاننا ليست مؤاتية.

ومن ثم، بإنشاء الأمانة الوطنية للأسرة في عام ١٩٨٩، سعت الحكومة السلفادورية إلى توفير استجابة مؤسسية لحالة الحرمان التي تعانيها الفئات الضعيفة في بلدنا، لا سيما المسنين. ولتلك الغاية وضعت طائفة من الصكوك والمبادئ التوجيهية الوطنية مستلهمة، من جملة أمور، مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يقر بالكرامة المتأصلة لجميع أعضاء أسرة البشر وبما لهم من حقوق متساوية وغير قابلة للتصرف.

واتخذت تلك التدابير أيضا باستلهام توصيات الجمعية العالمية للشيخوخة، التي عقدت في فيينا في عام ١٩٨٢؛ وإعلان غوادالاهارا لشهر تموز/يوليه ١٩٩١، والاتفاقات بشأن الضمان الاجتماعي التي اعتمدت في مؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي الذي عقد في مدريد في تموز/يوليه ١٩٩٢، وإعلان كارتاخينا بشأن السياسات الشاملة من أجل كبار السن في المنطقة الأيبيرية - الأمريكية، وإعلان توافق الآراء بشأن سياسات رعاية كبار السن في أمريكا اللاتينية الذي اعتمد في سانتياغو دي شيلي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢.

وهذه الطائفة من الالتزامات التي أعلنت عن طريق شتى المؤتمرات والاتفاقيات ومؤتمرات القمة الإقليمية والدولية أسهمت في قيام الحكومة السلفادورية بوضع وتحديد سياستنا الوطنية لرعاية الأشخاص المسنين. وهذه السياسة الوطنية والأنشطة الناجمة عنها مصممة لتوجيه الاهتمام الملائم إلى ضرورة تعزيز حياة مستقلة لكبار السن وتحقيق مشاركتهم الكاملة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في البلد. والمبادئ الموجهة لكل خطواتنا المتخذة صوب هذه الغاية هي العالمية والتطبيع وإرساء الديمقراطية.

وتمشيا مع مبدأ العالمية، سيتعين على حكومة السلفادور أن تسعى جاهدة لكفالة أن تفي مواردنا بالحاجات الأساسية لجميع المسنين. ولهذه الغاية، نعتزم اتخاذ تدابير تفيد جميع قطاعات السكان المسنين، مع الاهتمام بوجه خاص بكفالة تلبية حاجات من يعيشون في الريف وفي المناطق الحضرية النائية، والنساء المسنات، والمسنين المعوقين، وكل فئات المسنين التي قد تكون محرومة من إمكانية الوصول بدون قيود، بسبب العرق أو الثقافة أو الديانة أو الحالة الاقتصادية أو الأفكار السياسية، إلى جميع أنواع الخدمات والرعاية الشاملة.

أما مبدأ التطبيع، فهو يعبر عن حق كبار السن في أن يعيشوا الحياة الكريمة التي تعودوا عليها وأن يستفيدوا في الوقت نفسه، مع بقية السكان، من كل ما يحققه البلد من تقدم اجتماعي واقتصادي وتحسن.

ويرمي مبدأ إرساء الديمقراطية إلى التمكين من التمتع بالحق في العيش حياة كاملة وفي المشاركة في تنمية المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا عن طريق وضع السياسات والاستراتيجيات والتدابير الموجهة صوب تحسين نوعية الحياة.

وحين أعلنت الأمم المتحدة سنة ١٩٩٩ السنة الدولية لكبار السن، اعتمد شعار "مجتمع لكل الأعمار"، وحددت أربعة أوجه لتركيز الأعمال في هذا الصدد هي، حالة كبار السن، وتنمية الفرد على مدى العمر، والعلاقات بين الأجيال المتعددة، وشيخوخة السكان والتنمية.

إن حكومة السلفادور، كجزء من سياستنا الوطنية لرعاية المسنين، أولت اهتماما كبيرا لتعزيز وتنمية حوار بين الأجيال. ونحن نعتبر ذلك أداة أساسية لبناء "مجتمع لكل الأعمار". ونشدد على ضرورة تعزيز مشاركة الشباب والمسنين والشراكة بينهم في المشاريع ذات النطاق الوطني؛ وتحقيق اللامركزية في الخدمات المتخصصة المطلوبة أكثر من غيرها بغية جعلها متاحة أكثر؛ وإنشاء وحدات لأمراض المسنين تعمل بها أفرقة طبية وأفراد متعددو التخصصات قادرون على تطوير الرعاية للمرضى الذين يدخلون المستشفيات ويخرجون منها في نفس اليوم والمرضى الذين يُستبقون فيها، ومن يحجزون لتلقي العلاج، وهذا غيض من فيض التدابير المتخذة.

وعن طريق هذه الخطوات والأنشطة المتعلقة بالسياسات المصممة لتوفير رعاية شاملة، احتفلت الحكومة السلفادورية بالسنة الدولية لكبار السن. وفي الوقت نفسه، وضعنا الأسس للتطوير في المستقبل بتنقيح واستكمال السياسة الوطنية لرعاية المسنين وبدأنا مواجهة التحدي المتمثل في شيخوخة سكان منطقتنا دون الإقليمية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام حكومة السلفادور بمواصلة اتخاذ خطوات صوب بناء مجتمع لكل الأعمار بالتنفيذ الكامل لسياستنا الوطنية لرعاية المسنين وبإضفاء بعد إنساني على الشيخوخة، كما قالت السفيرة جوليا تافاريز دي ألفاريز في الاحتفال الذي أذن ببدء السنة الدولية لكبار السن في ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): وفقا لما قررته الجمعية العامة في وقت سابق، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة مارتينو (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): يرحب الكرسي الرسولي بهذه الفرصة للمشاركة في مناقشة أعمال المتابعة للسنة الدولية لكبار السن. وإنه موضوع تابعه الكرسي الرسولي باهتمام بالغ، وقد شهدنا مع الارتياح الخطوات الكبيرة التي اتخذت فيما يتعلق بإدخال شواغل كبار السن في التيار الرئيسي لعمل الأمم المتحدة.

إننا نعيش عصر تغيرات سكانية كاسحة، يقدر فيه عدد السكان المسنين في العالم بـ ٦٠٠ مليون من إجمالي ٦ بلايين نسمة، ويقدر أن يكون النمو السكاني بحلول عام ٢٠٥٠ ببليونين من إجمالي ٨,٩ من البلايين. وفي ذلك الوقت، إذا تحققت التقديرات، فإن السكان من المسنين سيكون عددهم أكبر من عدد السكان من الأطفال تحت سن ١٤ سنة. لقد أصبح الأفراد الذين تتجاوز أعمارهم ٦٠ عاما قطاعا هاما من سكان العالم وعاملا هاما في أية محاولة للتخطيط من أجل التنمية الاجتماعية.

ومع ذلك ظل المسنون لوقت طويل مهملين وكانوا في كثير من الأحيان قطاعا غير ظاهر من السكان، وغالبا ما كان يفوتهم اهتمام واضعي خطط التنمية. العديد من المسنين سريعو التأثر ومرضى لا يحصلون على رعاية صحية كافية. وبعض المؤسسات لا تريد الاحتفاظ بالمصابين بأمراض مزمنة أو غير المحتمل شفاؤهم، وشركات التأمين لا تريد أن تدفع نفقات علاجهم.

ومن بين أخطر المصاعب التي يعاني منها كبار السن، بطبيعة الحال، المصاعب الاقتصادية. وبسبب انخفاض الدخل الذي يحصل عليه كبار السن بعد التقاعد، تجد نسبة كبيرة منهم نفسها تعيش عند حد الفقر. والخطط التي تضعها الحكومة، إذا توفرت، غير كافية بشكل عام، ويصبح التضخم تهديدا خطيرا. ونتيجة لذلك يقتطع كبار السن أحيانا من غذائهم، ويترتب على ذلك نقص التغذية.

ومن بين المشاكل التي يعاني منها كبار السن أسوأ معاناة، الوحدة والشعور بالتهميش. وفي عالم يقدر الإنتاجية غاية التقدير، كثيرا ما ينظر إلى المسنين على أنهم غير منتجين ويعتبرون في كثير من الأحيان، بالفعل، عبئا على الآخرين. وحتى في الحالات التي لا يضطر فيها العمال من كبار السن في المناطق الحضرية إلى ترك العمل بسبب التقاعد الإجباري، فإنهم يعتبرون غالبا غير فعالين أو غير مستعدين لتحمل مهام جديدة، وغالبا ما يواجهون تمييزا نشطا عندما يبحثون عن عمل. وهذا يتركهم مع شعور بعدم الفائدة.

ربما لا يوجد من هم أكثر الناس تهميشا من المسنين الذين لا تتوفر لديهم روابط أسرية. قبل القرن العشرين، كانت رعاية المسنين تعتبر مسؤولية الأسرة. ولكن اليوم، معظم الأبناء الكبار يعملون، دون أن يوفر لهم أي شيء مثل الإجازات العائلية. وإذا ما احتاج الآباء المسنون إلى المساعدة، فإنهم يتركون في كثير من الأحيان دون عطف أو ود، ويحتاجون للتواجد مع غيرهم للقضاء على وحدتهم. ووفقا لمسح جرى منذ بعض الوقت بين المجالس الوطنية للأساقفة الكاثوليك أجرته "أوبرا بيا" وهي جمعية للكنيسة الكاثوليكية للشيخوخة، أبلغت جميع الجمعيات تقريبا عن تهميش واضح أو كامن للمسنين يشمل النواحي الاقتصادية، والنفسية، والاجتماعية لحياتهم.

إن الكرسي الرسولي، من جانبه، مقتنع اقتناعا قويا بقيمة كبار السن - لخبراتهم ومهاراتهم وحكمتهم المتراكمة، استنادا إلى إنسانيتهم الفريدة من نوعها التي لا يمكن الاستغناء عنها. وهذا الاهتمام يظهر في العمل الذي تقوم به الكنيسة من أجل الفقراء من كبار السن، في بيوت الرعاية للمسنين التي يبلغ عددها ١٢٠٠٠ بيت في أنحاء العالم وفي الجهود المتفانية للعديد من الجماعات الدينية التي تعنى بالمسنين. وهناك بحوث هامة في علم الشيخوخة تجرى في جامعات كاثوليكية في أنحاء العالم. وتتخذ مستشفيات كاثوليكية دورا رائدا في وضع رعاية مخففة. وفي شهر آذار/مارس الماضي، أصدر المجلس البابوي لعامة الناس، وهو مكتب الكرسي البابوي المخصص باعتباره نقطة تركيز لتنسيق أنشطة الكرسي الرسولي للسنة الدولية لكبار السن، وثيقة بعنوان "كرامة كبار السن ومهمتهم في الكنيسة وفي العالم"، أكدت من جديد الأهمية الأولية للاعتراف بالقيم الجوهرية للأفراد من جميع الأعمار وتبنيها. وهذه الوثيقة وزعت في شهر آذار/مارس الماضي على جميع الممثلين الدائمين المفوضين لدى الأمم المتحدة.

إن رأي الكنيسة في الشيخوخة ترجع جذوره إلى التقاليد البابوية. ففي العهد القديم، نظر إلى الحياة الطويلة باعتبارها إحدى علامات وجود الله بين شعبه. وكتاب التوراه يخبرنا بأن من علامات العودة إلى السلام أن يجلس كبار السن من الرجال والنساء في ميدان القدس. وفي العهد الجديد، يذكّر، سنت بيتر المسيحيين الأوائل بأن يفعلوا ما يطلبه المسنون منهم.

والبابا يوحنا بولس الثاني أكد كثيرا أهمية العمل الذي يضطلع به لمساعدة المسنين. وفي واحد من بياناته الأخيرة بشأن الموضوع قال ما يلي:

"إن كبار السن، بوجودهم نفسه، يذكّرون الجميع، وعلى وجه الخصوص الشباب، بأن الحياة على الأرض حياة رمزية ببداياتها ونهاياتها: ولكي تحقق الحياة مقاصدها، يجب أن تقوم على قيم غير زائلة أو سطحية، وإنما قوية وهامة".

وفي الختام، يذكّرنا البابا يوحنا بولس بأن:

"ما يسمى بالعمر الثالث هو ... قيمة في حد ذاتها نتيجة كون الحياة مطولة والحياة نفسها هبة من الله".

لقد قيل أن قيمة المدنية تقاس بالاهتمام الذي توفره لكبار السن. والكرسي الرسولي يهنئ الجمعية العامة على جهودها خلال السنة الدولية لكبار السن، ويحث المجتمع على القيام بمبادرات أكثر إيجابية لصالحهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

أعطي الكلمة الآن لممثلة الجمهورية الدومينيكية لتعرض مشروع القرار A/54/L.6.

السيدة ألفاريز (الجمهورية الدومينيكية) (تكلمت بالإسبانية): بالنيابة عن وفود إسبانيا، وإكوادور، وألمانيا، وأنتيغوا وبربودا، وأوروغواي، وبنغلاديش، وبنما، وبنن، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، ورومانيا، والسلفادور، وغانا،

وغيانا، وقبرص، وكولومبيا، ومالطة، ومنغوليا، ووفد بلدي، وهي الوفود المقدمة الأصلية لمشروع القرار، وأيضا وفود الأرجنتين، وأوكرانيا، وبوركينا فاصو، وجامايكا، وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، وغواتيمالا، وفنزويلا، وفييت نام، وكرواتيا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وموناكو، ونيكاراغوا، والهند التي انضمت إلينا، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/54/L.6 "متابعة السنة الدولية لكبار السن: مجتمع لكل الأعمار".

لن أتناول بالتفصيل مختلف فقرات مشروع القرار هذا التي نعتقد أنها ليست بحاجة إلى تفسير، وإنما سأقتصر على التأكيد على بعض الفقرات من المنطوق التي نعتبرها جديرة بالاهتمام الخاص.

بمقتضى الفقرة ١، تلاحظ الجمعية أن ثمة حاجة إلى مبادئ توجيهية وتوصيات تأخذ في الاعتبار الحالة الراهنة للمجتمعات ولكبار السن من أجل تصميم سياسات ملائمة متصلة بالسن ودعمها.

وفي الفقرة الثانية تؤكد الجمعية على ضرورة معالجة الجوانب الإنمائية للشيخوخة مع الاهتمام بوجه خاص بحالة البلدان النامية.

وفي الفقرة ٧، تدعو الجمعية العامة اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى تضمين استبياناتها الموجهة إلى الدول الأطراف أسئلة تتصل بكبار السن وتتناول هذه الأسئلة خلال النظر في تقارير الدول الأطراف.

وفي الفقرة ٩، تشجع الجمعية المبادرات الإقليمية لمتابعة السنة الدولية لكبار السن ولتوفير مدخلات في عملية تنقيح خطة العمل الدولية للشيخوخة، علما بأن المناطق والبلدان تختلف في المراحل التي بلغتها شيخوخة السكان وتحتاج إلى إيجاد استجابات محددة على صعيد السياسة العامة من أجل تحقيق هدف توفير "مجتمع لكل الأعمار".

وفي الفقرة ١٠، تحيط الجمعية علما مع التقدير بالعرض الذي قدمته حكومة ألمانيا بأن تستضيف في عام ٢٠٠٢، في حال الموافقة، مؤتمرا وزاريا إقليميا للشيخوخة تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

وفي الفقرة ١١، تقرر الجمعية إناطة لجنة التنمية الاجتماعية بمشروع تنقيح خطة العمل الدولية للشيخوخة ووضع استراتيجية طويلة الأجل للشيخوخة، بالاستناد إلى التطورات الجديدة التي حدثت منذ عام ١٩٨٢ وإلى خبرة السنة الدولية لكبار السن في عام ١٩٩٩، بقصد اعتماد خطة عمل منقحة واستراتيجية طويلة الأجل للشيخوخة في عام ٢٠٠٢.

وأخيرا، في الفقرة ١٥، تحيط الجمعية العامة علما مع التقدير بالعرض الذي قدمته حكومة اسبانيا بأن تستضيف في عام ٢٠٠٢، في حال الموافقة، جمعية عالمية ثانية للشيخوخة.

ونحن الذين قدمنا مشروع القرار هذا، نعتقد أن اعتماده يكفل المتابعة الواجبة للسنة الدولية لكبار السن. ونأمل أن نتمكن من الاعتماد على دعم جميع الوفود.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أود أن أحيط الأعضاء علما بأنه حرصا على توفير وقت أطول للمشاورات، فإن البت في مشروع القرار A/54/L.6، الذي جرى عرضه رسميا، سيتم في تاريخ لاحق.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.